

أقل قراءة سنوية في خمسة أشهر، وإن لم يتغير على المستوى الشهري

منى بدير

محلل اقتصادي أول

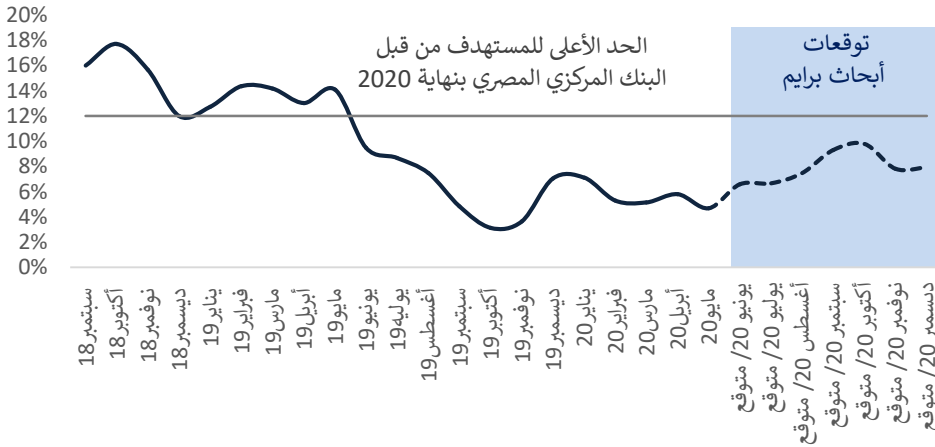
ت: +202 3300 5722

MBedeir@egy.primegroup.org

تراجع معدل التضخم العام لحضر الجمهورية في مايو 2020 إلى 4.7% مقارنة بـ 5.9% في أبريل، في حين ظل متوسط مستوى الأسعار مستقراً على أساس شهري مقابل تسارعه بالشهر السابق. كان التراجع في معدل التضخم العام على أساس سنوي مدفوعاً بضعف الطلب خلال شهر رمضان، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في أسعار المواد الغذائية. انخفض متوسط أسعار المواد الغذائية وعلى أساس سنوي بنسبة 0.7% في مايو مقابل ارتفاعها 1.3% في أبريل. حيث انخفض متوسط أسعار سلال الغذاء بما في ذلك الدواجن والفواكه والخضراوات. أدى الانخفاض الكبير في أسعار المواد الغذائية من 3.6% في أبريل إلى -0.4% في مايو (على أساس شهري) إلى الإبقاء على مستوى التضخم مستقراً، مع غياب أي ضغوط من جانب تضخم المواد غير الغذائية.

القراءات الضعيفة لمؤشر مديري المشتريات في مايو مع قراءة التضخم الحالية تدعم رؤيتنا بأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد يأتي من جانب الطلب. وبالرغم من ذلك، فقد يتأثر التضخم بالنصف الثاني من 2020، وذلك بالعوامل التضخمية التي من المتوقع أن تنتج عن (1) الانخفاض في قيمة العملة و(2) الزيادات التي تم الإعلان عنها مؤخراً فيما يخص تعريفة الكهرباء، وإن كان من المفترض ألا يمثل العاملين السابقين ضغوطاً على الأرقام المتوقعة للتضخم، خاصة مع (1) ما حققه الجنيه من مكاسب قبل الأزمة، و(2) استبعاد القطاعين التجاري والصناعي من الزيادات في تسعير الكهرباء، وهو ما سيحد من تأثير الجولة الثانية على الأسعار النهائية. بشكل عام نحن لم نعد على توقعاتنا لمعدل التضخم بشكل كبير، والذي نتوقع وصوله إلى 8.7% كمتوسط في النصف الثاني من 2020 على أساس سنوي.

شكل 1: التوقعات لمعدل التضخم لا تزال دون المستهدف من البنك المركزي المصري



المصدر: البنك المركزي المصري، وتقديرات أبحاث برايم.

نتوقع أن يبقى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة في اجتماعه القادم في 25 يونيو 2020:

انخفاض أسعار السلع عالمياً، استقرار أسواق النفط، الأثر الكبير لجائحة كورونا على البطالة، وقراءات مؤشر مدير المشتريات السيئة على مدى العشر أشهر الماضية، كلها تشير إلى محدودية قدرة الشركات عند تسعير المنتجات النهائية، وهو ما من شأنه أن يَبقي التوقعات للتضخم حول المستهدف من قبل البنك المركزي. ومع ذلك فإن الضغط على قيمة العملة المحلية والتأثير المحدود للسياسة النقدية على الطلب من شأنه أن يَبقي أسعار الفائدة دون تغير خلال الاجتماعات الثلاثة المقبلة على الأقل. من المفترض أن يَبقي البنك المركزي على موقفه الحذر تجاه عوائد أدوات الدين المحلية التي يجب أن تبقى مرتفعة قدر الإمكان لتعويض الانخفاض المتوقع في قيمة العملة.

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي

العضو المنتدب

تليفون: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

محمد عشموي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 5110

SRaslan@egy.primegroup.org

محمد الحناوي

مدير فرع مدينة نصر

ت: +202 3300 5166

MElhenawy@egy.primegroup.org

نشوى أبو العطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAalaa@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

الفروع

الإسكندرية	مدينة نصر	مصر الجديدة
7 شارع ألبرت الأول سموحة، الإسكندرية مصر	9 شارع البطراوي مدينة نصر، القاهرة مصر	7 ميدان الحجاز مصر الجديدة، القاهرة مصر
ت: +202 3300 8170 ف: +202 3305 4622	ت: +202 3300 8160 ف: +202 3305 4622	ت: +202 2777 0600 ف: +202 2777 0604

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع

المهندسين، الجيزة

مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ويُنشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداء مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتمام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تُلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئها باعتبارها بديلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محللاً للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتج عن إتباع هذا التقرير أيًا كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعني هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حداً أو تضيقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو ربطتها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة © 2020 مجموعة برايم، ويحظر نشر أو توزيع هذا التقرير بدون إذن مسبق من المجموعة.